



عوائق دينية وتاريخية أمام فصل الدين عن الدولة العربية

التاريخ: Friday, November 28

اسم الصفحة: آراء وأفكار

شاكر النابلسي - امريكا

كان على دولة الرسول عليه السلام الأولى في المدينة المنورة، جملة ملاحظات تاريخية وعلمية، استطاع بعض المحللين أن يقدموها، بعيداً عن هالة القداسة التي عادة ما تحاط بها هذه الدولة، من قبل المؤرخين الإسلاميين التقليديين، في الماضي والحاضر. فبعض المفكرين العرب المعاصرين، يحثنا على أن نخضع ظاهرة دولة النبي عليه السلام، وغيرها من الظواهر التاريخية للدراسة والتحليل، ولا نبحث لها عن قوانين خاصة بها، تستثنى عما دونها من الظواهر الشبيهة. ومن هنا، فإن الأزمة التي تواجهها الدراسات العربية - الإسلامية التاريخية هي أزمة منهاج. وقد أدى غياب المنهاج العلمي إلى غياب النظرة الفاحصة لسيادة تصورات غير صحيحة وغير واقعية، عن دولة المدينة، وأضحت هذه التصورات وقوداً لإشعال حلم غير واقعي،

يستنزف طاقة الكثيرين في العالم العربي والإسلامي، وهو حلم العودة إلى يوتوبيا «دولة المدينة» كما قال محمد محمود (دولة المدينة الإسلامية العربية، ص91). ملاحظات حول دولة الرسول عليه السلام ومن الملاحظات على دولة الرسول عليه السلام، التي لها علاقة مباشرة بصلة الدين بالدولة ما يلي:

- 1- كانت هذه الدولة تحالفاً بين عناصر مختلفة، تعي تميزها وتنافر مصالحها.
- 2- ظلت القبيلة والعشيرة أساس العصبية التي تستند عليها السلطة. وهذا يتضح من انفراد المهاجرين بالسلطة المدنية والسياسية، باعتبارهم عشيرة النبي عليه السلام، وأساس هوية الدولة، وأن العرب لن يدينوا غيرهم بالسلطة.
- 3- لم تجد صيغة المشاركة المتساوية قبولاً، وتركز الصراع على انفراد قوة من القوتين بالسلطة، وهي قوة المهاجرين، حيث قيل للأنصار، أنهم يفتقدون الصدقية أمام باقي العرب، علماً بأن المهاجرين والأنصار كانوا على قدم المساواة أمام الإسلام كدين، ولكن ليس أمام الإسلام السياسي.
- 4- لم يكن منطلق الصراع دينياً، تحسمه قضايا إيمانية واضحة لا لبس فيها، وإنما كان الصراع سياسياً، تحسمه اعتبارات السياسة، وبأس القبيلة.

والسؤال هنا هو:

ماذا تركت دولة الرسول عليه السلام من تنظيمات مدنية وعسكرية وإدارية، لم تقم بها، قياساً للزمان والمكان الذي قامت فيه، وقياساً للمفهوم الإداري والتنظيمي للدولة، الذي كان سائداً في ذلك العصر، وفي إمبراطوريات مجاورة؟ السيرة النبوية كانت دينية وسياسية وعسكرية

من الملاحظ، أن أخبار الرسول عليه السلام في التاريخ الإسلامي لم تكن أخباراً دينية خالصة فقط، بقدر ما كانت سياسية وعسكرية وإدارية. بل إن معارك الرسول عليه السلام، وحملاته العسكرية، وغزواته، وبعثاته السياسية إلى الدول المجاورة، احتلت حيزاً كبيراً من السيرة النبوية، كما لم تحتلها في أية سيرة نبوية أخرى من قبل. وهو ما يشير إلى أن حياة الرسول عليه السلام، كانت مكرسة في جزء كبير منها إلى إقامة دولة، ذات تقاليد عسكرية وإدارية وسياسية كذلك. وهو ما أورثه الرسول عليه السلام للخلفاء الراشدين من بعده، الذين لم يبدأوا بناء الدولة من الصفر، ولكنهم وجدوا أمامهم أسساً أكملوا بناءها. ومن هنا، لم تكن صفات النبي عليه السلام في التاريخ الإسلامي أنه نبي فقط، ولكن كانت من صفاته الشخصية: القائد، سائس الأمة، الأمير، ولي الأمر، الإمام، كما يقول محمد عمارة في

«الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية، ص 45).

ترتيبات إدارية في دولة الرسول عليه السلام
 قام النبي عليه السلام أثناء حياته - كما لم يبق أي نبي آخر - بالبدء في بناء الدولة خارجياً. فهو الذي عين باذان بن ساسان، أول الأمراء الحكام من المسلمين في اليمن. ولنلاحظ هنا، أن الرسول عليه السلام، هو الذي بدأ مبدأ «التعيين» في المناصب السياسية والإدارية والقضائية باختيار شخصي. ولم يترك الأمر في التعيين منذ البداية للانتخاب من قبل المحكومين. في حين أن مبدأ الانتخاب كان سائداً منذ زمن طويل أيام الإغريق، كعنصر من عناصر الديمقراطية. والرسول عليه السلام، هو الذي عين شهر بن باذان والياً على صنعاء. وهو الذي عين خالد بن العاص والياً على صنعاء أيضاً. وهو الذي عين ابن أبي أمية المخزومي والياً على كندة والصدق. وعين زياد بن أمية الأنصاري والياً على حضرموت. وعين أبا موسى الأشعري والياً على زبيد وعدل وزمعة والساحل. وقام بتعيين كل من: أبي سفيان على نجران، ويزيد بن أبي سفيان على تيماء، وعتاب بن أسيد على مكة، وعمرو بن العاص على عمان، وغيرهم.

ترتيبات قضائية وإدارية لاستكمال بناء الدولة

والرسول عليه السلام، إلى جانب قراراته السياسية هذه التي اتخذها في حياته متمثلة بتعيين هذه المجموعة من الحكام السياسيين، اتخذ قرارات إدارية أخرى بتعيين القضاء والجبابة للزكاة استكمالاً للبناء السياسي الذي بدأه والذي أكمله من بعده الخلفاء على امتداد قرون طويلة. فعين مالك اليربوعي على صدقات بني حنظلة، وعين معاذ بن جبل قاضياً في اليمن، واختار بنفسه كثيراً من الجبابة لجماعة الزكاة. و«كان الرسول عليه السلام قد ولى جمع الصدقات جماعة كثيرة، وبعث أمراء وعماله على الصدقات، إلى كل ما أوطأ الإسلام من البلدان». (محمد أبو فارس، «النظام السياسي في الإسلام»، ص 144، 145).

ملكُ ديني استمر لستة قرون

إن القوة العسكرية الضاربة والآلية الحربية المرموقة - قياساً لذلك الزمان - التي تركها الرسول عليه السلام في المدينة، والتي أثبتت قدرتها العسكرية، وانضباطها في معركتي حنين وتبوك، والتي استعملت بعد وفاته عليه السلام، في حروب الردة وفي الفتوحات التالية، كانت خير دليل على تمتع النبي عليه السلام، بقيادة عسكرية مميزة كرجل دولة من طراز رفيع..

وهذه كلها إجراءات سياسية وإدارية بحثة، قام بها الرسول عليه السلام انطلاقاً من اعتبارية شخصيته الدينية والسياسية في الوقت نفسه، وانطلاقاً من مهمته كمؤسس «ملكُ ديني» استمر قيامه ستة قرون (632-1258م) محصوراً في عصبية واحدة وهي «قريش». وهكذا، فإن الرسول عليه السلام، عندما رحل «ترك ديناً مكتملاً ودولة مهيمنة على الجزيرة العربية كلها، مترابطين بشكل لا يقبل الانفكاك. كما أن وفاة النبي عليه السلام، طرحت مسألة حقيقية واحدة، وهي مسألة الحفاظ على إنجازاته من دين ودولة، وليس على الإنجاز الديني فقط»، كما يقول المفكر التونسي هشام جعيط (جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، ص 33-34).

ومن هنا، فإن القول بأن مهمة الرسول عليه السلام، كانت مهمة دينية فقط، تنحصر في الدعوة الدينية فقط، مثله مثل باقي الأنبياء والرسل من قبله، قول غير سليم.

والقول بأن النبي كان نبياً فقط، وليس بذي سلطان سياسي، قول غير صحيح أيضاً. ولو كان الأمر كذلك لما أقام دولته في المدينة، وأوصى بمن يخلفه فيها، لتسيير أمورها، واستمرار نموها، وازدهارها.

والذين يقولون هذا القول، ويرددونه، ويركزون عليه، يريدون من وراء ذلك الخير والتكريم الجميل للرسول عليه السلام، بأن يرفعوه إلى مرتبة روحانية مطلقة، بعيداً عن أوساخ السياسة ونجاسات الرئاسة، وتدعيماً لمقولتهم في فصل الدين عن الدولة، وبأن النبي عليه السلام، كان نبياً داعية لدين فقط، ولم يكن زعيماً أو قائداً سياسياً. وهذا ما كان يرمي إليه علي عبد الرازق، في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» كما قال ماجد فخري. وهو الرفع من العنصر الروحي في الإسلام، والغرض من شأن العنصر الزمني فيه، إلى حد ما. (ماجد فخري، دراسات في الفكر العربي، ص 282).

تفرد الإسلام بالدين: الدين والدنيا

وما فعله النبي عليه السلام، في أواخر حياته، من نشاط وإجراءات سياسية وإدارية ومالية، كانت إجراءات وقرارات لم يبق بها أي نبي أو رسول آخر في تاريخ الأديان البشرية كلها، حيث اقتضت مهمة الأنبياء والرسل من قبل، على الدعوة الدينية فقط، دون ممارسة أي سلطان سياسي أو إداري، كما فعل النبي عليه السلام. وكان النبي عليه السلام بذلك،

أول وآخر الأنبياء الذين جمعوا بين الدالين: الدين والدنيا (يُستثنى من ذلك النبي داوود 1000-962 ق.م، الذي كان نبياً وملكاً، وكذلك ولده سليمان من بعده. وقد كان داوود ملكاً بأمر السماء لقوله تعالى "يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق" «صاد»: 26).

وكان الإسلام بذلك جامعاً أيضاً لهاتين الدالين. وتلك حجة قوية في أيدي الجماعات الإسلامية والتيار الفكري الإسلامي الداعي إلى إقامة الدولة الدينية. وهذه الحجة نفسها هي، التي دحضت بقوة دعوات فصل الدين عن الدولة، كدعوة علي عبد الرازق، وخالد محمد خالد - في بداية حياته، فصل بين الدين والدولة في كتابه «من هنا نبدأ» 1950، ولكنه عاد في عام 1981، وربط بين الدين والدولة، في كتابه «الدولة في الإسلام» - ومحمد خلف الله، وغيرهم. وجعلت بعض من قالوا بفصل الدين عن الدولة يتراجعون عن مقولاتهم، بفعل عقدة الذنب الدينية المتأصلة في المصريين كأمة دينية منذ أيام الفراعنة (المجتمع المصري مجتمع ديني أكثر من أي مجتمع عربي آخر، باستثناء المجتمع السعودي). فليس ثمة قطر عربي آخر، طغى فيه الخطاب الإسلامي، وفرض مرجعيته على مجمل مجالات التداول الثقافي والسياسي العام (كمصر) ويربطون بين الدين والدولة وينادون بقيام دولة إسلامية كما فعل صراحة خالد محمد خالد في كتابه «الدولة في الإسلام» 1981، وكما كان ينوي عمله علي عبد الرازق، لولا أن أدركه الموت، كما يشهد على ذلك محمد عمارة. الإسلام السياسي ليس وليد اليوم

ومن هنا، كان الإسلام قد بدأ منذ أيامه الأولى سياسياً، واستمر كذلك إلى الآن. ومن الباحثين من يقول لنا بأن «دولة المدينة» التي أسسها النبي، واستمرت حتى نهاية العهد الراشدي، كانت دولة لا تختلف عن الدولة البيزنطية أو الدولة الساسانية من حيث علاقة المركز بالأقاليم المفتوحة، وكذلك من حيث سير دولة المدينة بعيداً عن الهيمنة الدينية وسيطرة الخطاب الديني. ومن هنا ظهر جيل من الولاة على الأمصار تشوب سمعتهم الدينية الشكوك، إلا أنهم فرضوا أنفسهم بحكم قدراتهم الإدارية.

ومن هنا أيضاً، فإن الإسلام على خلاف مع الأديان الأخرى التي بدأت روحانية وانتهت سياسية كالسيحية واليهودية. ومن هنا كذلك، استطاع الإسلام كدين سياسي، أن يؤسس إمبراطورية سياسية قوية واسعة الأرجاء مترامية الأطراف - في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة - كما لم يؤسس ذلك أي دين سماوي آخر. ومن هنا، فمن الصعب على العربي المسلم في الماضي والحاضر، أن يفصل بين الدين والدولة، بعد مضي هذا التاريخ الممتد، والربط المتصل بين الدين - كأيدولوجية سياسية - وبين الدولة.

فمنذ الساعات الأولى لقيام الدولة العربية - الإسلامية في العهد الراشدي، تم الربط ربطاً محكماً بين الحاكم العربي والإمام المسلم المسؤول عن تطبيق أحكام الشريعة، وحفظ الدين، وتوسعته وانتشاره. بل إن هذه الأهداف الدينية السامية، اعتبرت من أولى مهام الحاكم السياسي، وهي لب السياسة، بل لا سياسة بدونها. فكانت السياسة والرئاسة في الدولة العربية - الإسلامية الأولى في العهد الراشدي لا تعني إلا نشر الدين وتطبيق تعاليمه، حيث لا نهضة اقتصادية، ولا نهضة علمية، ولا نهضة اجتماعية، تعني بها السياسة. فالدين هو السياسة والرئاسة باعتبار أن الحاكم السياسي كان أمير المؤمنين من الناس، وليس أمير الناس كافة من المؤمنين وغير المؤمنين. أي أنه كان أمير المسلمين وليس أمير غير المسلمين. وفي هذا اللقب السياسي/الديني - والذي ما زال سارياً حتى الآن - ما يشرح لنا كثيراً من المهام المنوطة بالحاكم السياسي في الحكم العربي - الإسلامي. وما زال يُطلق على ملك المغرب لقب أمير المؤمنين حتى الآن، وما زال يُطلق على ملك المملكة العربية السعودية لقب خادم الحرمين الشريفين، على غرار سلاطين آل عثمان. وكان الخديوي عباس حلمي والملك فؤاد الأول ومن بعده الملك فاروق، يسعون إلى تلقيب أنفسهم بخلفاء المسلمين. وهو ما كان سبباً في أن تنص المادة الأولى في الدستور المصري على أن دين الدولة الإسلام (كما في عهد عباس حلمي)، وأن يصدر كتاب مضاء لذلك تحت عنوان «الإسلام وأصول الحكم» (كما في عهد فؤاد الأول)، وأن يُنادى بتتويج الملك فاروق تحت قبة الأزهر بدلا من قبة البرلمان. وهو ما يشير إلى الربط المتواصل والمستمر للدين مع الدولة، لصالح الدولة، وليس لصالح الدين بالطبع. حيث كان الدين في جميع الحالات هو الجانب القوي، والدولة هي الجانب الضعيف.

وهذه النظرة للحكام، لم تكن قاصرة على الدين الإسلامي وحده، بل هي شملت المسيحية أيضاً في فترات مختلفة، وكانت تياراً سياسياً جارفاً، عبر عنه الفيلسوف الهولندي باروخ سبينوزا (1632-1677) حين ربط بشدة قوية بين الدين والسياسة، واعتبر السلاطين هم الأمناء والشراخ ليس للحق المدني فقط، بل وللحق المقدس أيضاً. (جان توشار وآخرون،

تاريخ الفكر السياسي، ص288)

هذا الخبر من موقع جريدة المدى
<http://www.almadapaper.com>